البعد العقدي في نشأة الفرق الإسلامية
من الخلاف السياسي إلى التنظير الكلامي

د. مولاي عمر محترم العلوي
جامعة القاضي عياض– كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
المملكة المغربية

بسم الله الرحمن الرحيم

السياق العام:

إن تاريخ الأمم والشعوب هو سجل حافل بالتطورات والتحولات التي تشكل هويتها ومسارها، وهذا التاريخ لا يُختزل في مجرد وقائع وأحداث متتابعة، بل هو حكاية مستمرة لصراع الإنسان مع واقعه، وسعيه الدائم للتكيّف مع التغيرات وصناعة مستقبل أفضل.

والأمة الإسلامية، التي أشرق نورها على العالم برسالة التوحيد الخاتمة، لم تكن بمعزل عن هذه السنن الكونية، فبعد أن أرسى النبي الأكرم محمد صلى الله عليه وسلم دعائم دولة الإسلام على أسس راسخة من الوحدة والإخاء، وأكمل الله به الدين وأتم به النعمة، توفي عليه الصلاة والسلام وترك أصحابه الكرام رضي الله عنهم على قلب رجل واحد، متآلفين متعاضدين.

إلا أنه ما لبثت أن شهدت الأمة الإسلامية – بعد عصر النبوة والخلافة الراشدة الأولى – إرهاصات لتغيرات كبرى، بدأت تتشكل ملامحها في بيئة سياسية واجتماعية مختلفة ومعقدة، كانت كفيلة بأن تمهد لظهور انقسامات وتصدعات في صفوفها.

هذه الانقسامات، التي وإن بدت في بداياتها ذات طابع سياسي محض، إلا أنها سرعان ما تغلغلت في النسيج الفكري والعقدي، لتفرز فرقًا ومذاهب متباينة من حيث التوجه العقدي والسياسي، مما كان لها بالغ الأثر في صياغة الفكر الإسلامي وتاريخه.

هذا؛ وإن دراسة هذه الفرق، وتتبع نشأتها، وتحليل أسباب ظهورها، وفهم تطوراتها، ليست مجرد استعراض لأحداث تاريخية مضت، بل هي ضرورة علمية وشرعية ملحة.

فمن خلال استجلاء جذور هذه الاختلافات، يمكننا أن نستلهم العبر، ونستبصر الحقائق، ونحصن الأمة من الوقوع في ذات الأخطاء، أو الانجرار وراء الشبهات التي لا تزال تتجدد في كل عصر. كما أن هذا الاستقصاء يسهم في تعميق الفهم لمقاصد الشريعة، وكيف واجهت النصوص الشرعية هذه التحديات، مؤكدة على أهمية الوحدة، ومحذرة من الفرقة، ومرشدة إلى سبل النجاة.

ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على هذه الجوانب المحورية، بدءًا من الظروف التي أحاطت بنشأة الفرق الإسلامية، مرورًا بأهم الأحداث التي شكلت مرتكزات لظهور الفرق العقائدية الأولى، وصولًا إلى بيان الأهمية الشرعية والعلمية لتدوين مقالات هذه الفرق والمذاهب، مستعرضًا في ذلك آراء كبار العلماء الذين تصدوا لهذه المهمة الجليلة. إنها محاولة لفهم الماضي، لاستشراف مستقبل أكثر وعيًا ووحدة، في ظل تحديات فكرية متجددة تتطلب منا بصيرة نافذة، وعلمًا راسخًا، وعملاً دؤوبًا.

المحور الأول: نشأة الفرق الإسلامية وأسباب ظهورها؛

لم يلتحق رسول الله ﷺ بالرفيق الأعلى إلا بعد أن أكمل الله عز وجل به هذا الدين، وأقام به الحجة، فترك أصحابه ~ مجتمعين على نصرة الدين، وإقامة شرائعه، إلا أن ما سبق في علم الله سبحانه وتعالى بجريان قضائه المحتوم، كان لا بد له من الوقوع، فبدأت الملامح الأولى للتغيرات الكبرى تظهر، ممهدة لوقوع الانقسامات التي مزقت شمل الأمة.

وقد لخصها الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي في رسالته المسماة: "كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة" التي شرح فيها حديث: "بدأ الإسلام غريبا وسيعود كما بدأ غريبا، فطوبى للغرباء"[1]، حيث قال رحمه الله بعد أن ساق جملة من ألفاظ الحديث ورواياته:" ودخل الناس بعد ذلك في دين الله أفواجا وأكمل الله لهم الدين وأتم عليهم النعمة، وتوفي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك، وأهل الإسلام على غاية من الاستقامة في دينهم، وهم متعاضدون متناصرون، وكانوا على ذلك في زمان أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ثم عمل الشيطان مكائده على المسلمين وألقى بأسه بينهم، وأفشى فيهم فتنة الشبهات والشهوات، ولم تزل هاتان الفتنتان تتزايدان شيئا فشيئا حتى استحكمت مكيدة الشيطان، وأطاعه أكثر الخلق، فمنهم من ضل في طاعته في فتنة الشبهات ومنهم من دخل في فتنة الشهوات، ومنهم من جمع بينهما، وكل ذلك مما أخبر النبي ﷺ بوقوعه"[2].

وفي هذا الصدد يقول الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ وهو في معرض تفسيره للمراد بـ:"القلب السليم" في قوله تعالى:{ يَوْمَ لاَ يَنفَعُ مَالٌ وَلاَ بَنُونَ إِلاَّ مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ } - [الشعراء، الآية: 88 - 89]، قال ابن القيم: "...فالقلب الصحيح: هو القلب السليم الذي لا ينجو يوم القيامة إلا من أتى الله به، كما قال تعالى:﴿يَوْمَ لاَ يَنفَعُ مَالٌ وَلاَ بَنُونَ إِلاَّ مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾، والسليم هو السالم، وجاء على هذا المثال لأنه للصفات، كالطويل والظريف.

فالسليم: القلب الذي قد صارت السلامة صفة ثابتة له، كالعليم والقدير، وأيضا فإنه ضد المريض، والسقيم، والعليل، وقد اختلفت عبارات الناس في معنى القلب السليم، والأمر الجامع لذلك: أنه الذي قد سلم من كل شهوة تخالف أمر الله ونهيه، ومن كل شبهة تعارض خبره، فسلم من عبودية ما سواه، وسلم من تحكيم غير رسوله، فسلم من محبة غير الله معه، ومن خوفه ورجائه والتوكل عليه، والإنابة إليه والذل له، وإيثار مرضاته في كل حال، والتباعد من سخطه بكل طريق، وهذا هو: حقيقة العبودية التي لا تصلح إلا لله وحده"[3].

وهذا الإجمال قد انطوت تحته تفاصيل شديدة الكثرة قد يتعذر الإحاطة بها كلها، غير أن استيعابها في إطار عام كافٍ لإبراز أهم معالمها.

وبناء على هذا الأساس؛ فلن أتوسع في استقصاء جميع الأسباب التي أسهمت في نشأة الفرق الإسلامية، وإنما سأقتصر على ما هو ضروري الذي لا يليق إغفاله، مستمدًا ذلك من المصادر الأصيلة في علم الفرق، مع الاستئناس ببعض الدراسات الحديثة التي ـ في تقديري القاصر ـ امتازت بحسن التحليل ووضوح الرؤية، وهذه خلاصة ما انتقيته من تلك المراجع، ملتزمًا غاية الاختصار.

---

[1] – أخرجه مسلم منفردا به عن البخاري في صحيحه: كتاب الإيمان، باب بيان أن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا، وأنه يأرز بين المسجدين، برقم 145.

[2] – كشف الكربة في حال أهل الغربة، للحافظ زين الدين ابن رجب الحنبلي ت795 هـ، ص 40-41، تحقيق: يسري عبد الغني البشري الناشر مكتبة القرآن القاهرة (دون معلومات أخرى).

[3] – إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان للإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية ت 751هـ ص (41/1) الناشر دار ابن الجوزي ط الثانية 1432 هـ المملكة العربية السعودية الرياض خرج أحاديثه الألباني وحققه علي بن حسن الحلبي.

المطلب الأول: الخلافة المبكرة وتشكّل آراء الإمامة (من السقيفة إلى استشهاد عثمان رضي الله عنهم)؛

كان أول اختلاف بارز وقع بين المسلمين بعد أن توفي الرسول ﷺ، اختلافا سياسيا اجتماعيا محضا، وذلك هو اختلافهم في أمر الإمامة، وهو ما يعبر عنه بلغة العصر برئاسة الدولة[4]، فأفرزت تلك البيئة بمكوناتها آراء ثلاثة:

- الأول: وأصحابه الأنصار رضي الله عنهم، حيث اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة، إثر وفاة النبي ﷺ، وأرادوا مبايعة سيدهم سعد بن عبادة رضي الله عنه، زعيم الخزرج.

- الثاني: ويتمثل في موقف المهاجرين لما بلغهم ما وقع من إخوانهم الأنصار، فقصدوا السقيفة في جمع على رأسهم أبو بكر، وأبو عبيدة بن الجراح، وعمر بن الخطاب وغيرهم رضي الله عنهم، فخطب سيدنا أبو بكر خطبة احتج فيها بما ورد في فضل المهاجرين من نصوص تدل على أحقيتهم بهذا الأمر، وكان من جملة ذلك أنه روى لهم قوله ﷺ: (الأئمة من قريش)5، فأذعنوا لذلك منقادين، لَما رأوا أن العرب تأبى عليهم أنفتهم أن يخضعوا لإمام غير قرشي؛ لأن قريشا أرفع العرب أنسابا، وهم عشيرة النبي ﷺ وقومه، فانعقدت الخلافة للراشد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وهدأت نار الفتنة.

يقول الإمام أبو الحسن الأشعري رضي الله عنه في مقدمة كتابه مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ما نصه: «اختلف الناس بعد نبيهم ﷺ في أشياء كثيرة ضلل فيها بعضهم بعضا وبرئ بعضهم من بعض فصاروا فرقا متباينين وأحزابا متشتتين إلا أن الإسلام يجمعهم ويشتمل عليهم،...وأول ما حدث من الاختلاف بين المسلمين بعد نبيهم ﷺ اختلافهم في الإمامة،...ثم بايعوا أبا بكر –رضوان الله عليه– واجتمعوا على إمامته واتفقوا على خلافته وانقادوا لطاعته فقاتل أهل الردة على ارتدادهم كما قاتلهم رسول الله على كفرهم فأظهره الله _عز وجل_ عليهم أجمعين ونصره على جملة المرتدين وعاد الناس إلى الإسلام أجمعين وأوضح الله به الحق المبين، وكان الاختلاف بعد الرسول في الإمامة"[6].

- الثالث: وأما الرأي الثالث فكان لسيدنا علي _كرم الله وجهه ورضي عنه_ ومن معه من آل بيت النبوة، ومن والاهم من الصحابة، واحتج هؤلاء بالأثر والنظر، والحق أن رأيهم لم يكن يخلوا من وجاهة تحتم على المتجرد للإنصاف أن يحترم اجتهادهم، يقول الإمام الكوثري رحمه الله: « فلما توفي رسول الله ﷺ، كانت الخلافة بعده أهم العوامل لظهور الفرق الإسلامية، فقد كان علي كرم الله وجهه، يرى أنه أحق بالخلافة من أبي بكر، وكان يؤيد عليا في رأيه بعض المسلمين، ولكن لم يطل أمد هذا الخلاف، بل التأم الشمل، واجتمعت الأمة حول أبي بكر وعمر من بعده، وساعد على ذلك حرص أبي بكر وعمر على الحق والعدل والقدوة برسول الله، والزهد في متاع الدنيا، ثم انشغال المسلمون بالجهاد والفتوح، فلم يجد الناقمون ميدانا يصولون فيه ولا بابا منه يدخلون»[7] اهـ.

وهكذا وبفضل ما رزق سيدنا علي رضي الله عنه من الحكمة والتعقل، والحرص على وحدة الصف، كفَّ أتباعه عن المضي في المطالبة بحقه في الخلافة، توقيا للفتنة ومراعاة للحيطة والحذر من الأعداء الذين كانوا يتربصون بدولة الإسلام الفتية، وقد بين هذا الإمام علي نفسه في رسالة تاريخية، أرسلها إلى أهل العراق إبان خلافته لما سألوه عن أبي بكر وعمر ما تقول فيهما، فأجابهم بكتاب جاء فيه: « أما بعد فإن الله بعث محمدا ﷺ نذيرا للعالمين، وأمينا على التنزيل، وشهيدا على الأمة، وأنتم يا معشر العرب على غير دين، وفي شر دار، تسفكون دماءكم، وتقتلون أولادكم، وتقطعون أرحامكم، وتأكلون أموالكم بينكم بالباطل، فمن الله عليكم فبعث محمدا إليكم بلسانكم...فعلمكم الكتاب

---

[4] – قال ابن خلدون _مُعرِّفا الإمامة الكبرى_ «خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به» اهـ. المقدمة، ص:189.

[5] شرح القسطلاني إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (1/ 443).

[6] مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري ت324هـ، (1/ 21–22)، تحقيق: نعيم زرزور، الناشر: المكتبة العصرية، ط الأولى 1426هـ/2005م.

[7] مقدمة العلامة الكوثري لكتاب " التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع" للإمام أبي الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي الشافعي، (ت:377هـ). ص 10.

والحكمة، والسنة والفرائض، وأمركم بصلة الرحم، وحقن الدما، وإصلاح ذات بينكم...فلما استكمل رسول الله ﷺ مدته من الدنيا، توفاه الله، وهو مشكور سعيه، مرضي عمله، مغفور له ذنبه شريف عند الله نزله، فيا لموته مصيبة، خصت الأقربين وعمت المومنين، فلما مضى تنازع المسلمون الأمر بعده، فو الله ما كان يُلقى رُوعي ولا يخطر على بالي أن العرب تعدل بهذا الأمر عني، فما راعني إلا إقبال الناس على أبي بكر وإجفالهم عليه، فأمسكت يدي ورأيت أني أحق بمقام محمد في الناس...فلبثت بذلك ما شاء الله، حتى رأيت راجعة من الناس رجعت عن الإسلام، يدعون إلى محو دين محمد وملة إبراهيم عليهما السلام، فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله، أن أرى في الإسلام ثلما وهدما، تكون المصيبة به أعظم، من ولاية أمركم، التي إنما هي متاع أيام قلائل، ثم يزول ما كان منها كما يزول السراب، فمشيت عند ذلك إلى أبي بكر فبايعته، ونهضت معه في تلك الأحداث، حتى زهق الباطل، وكانت كلمة الله هي العليا ولو رغِم الكافرون، فتولى أبو بكر رضي الله عنه تلك الأمور، فيسر وسدد، وقارب واقتصد، فصحبته مناصحا وأطعته فيما أطاع الله فيه جاهدا، فلما احتضر بعث إلى عمر فولاه، فسمعنا وأطعنا، وبايعنا وناصحنا، فتولى تلك الأمور فكان مرضي السيرة، ميمون النقيبة ...» اهـ. إلخ الرسالة[8].

وبعد استشهاد سيدنا عمر تولى الخلافة بعده سيدنا عثمان رضي الله عنه، وكان سيدنا علي في جملة المبايعين له، وإن بقي في نفسه أنه أحق بولاية أمر المسلمين، إلا أنه لكمال عقله وحلمه آثر مصلحة بقاء الشمل مجتمعا على المطالبة بحقه، فتم تجاوز الأمر في الظاهر، لكن بقي أثره في الصدور والأذهان لأن عليا وأنصاره من آل البيت وغيرهم كانوا مقتنعين أن جميع ما يشترط في الإمام الأكبر من صفات القائد كان متوفرا في سيدنا علي، فكان ما انطوت عليه القلوب من ذلك إرهاصا حقيقيا لما ظهر بعد ذلك من آراء حول طبيعة منصب الإمامة، هل تتم بالشورى أم أنها منصب إلهي فيه امتداد لظل النبوة، فلا ينبغي أن يوكل أمره إلى اجتهادات الناس وآرائهم[9]، وغير ذلك مما صار أصولا يوالى ويعادى عليها.

فلما صارت الخلافة إلى سيدنا عثمان الذي تولاها حال شيخوخته اضطربت أحوال الناس في عهده، بسبب إنكار قوم عليه في أواخر أيامه أفعالا، وكانوا فيما نقموا مخطئين، وعن سنن المحجة خارجين، والسر وراء ذلك أن رقعة الدولة الإسلامية آنذاك عرفت اتساعا نتيجة الفتوح، ودخل الناس في دين الله أفواجا فكان منهم المومن الصادق ظاهرا وباطنا، وكان منهم منافقون خلص، وكان منهم متذبذبون حائرون متقلبون، وظهر من بعض ولاة الخليفة سيدنا عثمان تصرفات مالية وغير مالية انحرفوا بها عن جادة النزاهة التي كان عليها أسلافهم أيام خلافة الشيخين، ولم يكن سيدنا عثمان رضي الله عنه في صرامة الشيخين مع العمال والولاة، ولا في مثل حنكتهما السياسية، فصدرت عنه اجتهادات لم يكن الصواب حليفه فيها، وضاعف من إساءة الناس الظن به أنه لم يحسن اختيار ولاته وعماله، فاتهم بمحاباة أقربائه وإيثارهم بالمناصب الرفيعة في الدولة، مما بسط أيديهم في الرعية بأشياء حركت الأحقاد لينتهي الأمر بقتله رضي الله عنه شهيدا مظلوما، واختلف الناس في قتله، فادعى قوم أنه قتل بسيف العدل، واقتصد في لومه آخرون، فحكموا بخطئه رضي الله عنه في بعض اجتهاداته، لكنهم مع ذلك جازمون بأنه قتل مظلوما[10].

المطلب الثاني: الفتن الكبرى وظهور الفرق العقائدية الأولى (من خلافة علي إلى نشأة الخوارج والشيعة)؛

في هذا الجو المشحون بالاختلافات والانقسامات في الآراء بويع لسيدنا علي رضي الله عنه بالخلافة، فحاول جهده أن يتألف الناس ووعدهم من نفسه خيرا، وسعى في لم الشمل ورأب الصدع، ولكن الأوان قد فات ونفذ سهم القضاء، فاختلف الناس في إمامته، فمن بين منكر لإمامته، ومن بين قاعد عنه، ومن بين قائل بإمامته معتقد لخلافته[11]، وكان طلحة والزبير رضي الله عنهما وأم المومنين عائشة رضي الله عنها من أشد المعارضين لخلافة علي، فجرت بسبب ذلك خطوب وقامت حروب سال فيها من دماء الفريقين غير يسير، وقد اختلفت

[8] الإمامة والسياسة لابن قتيبة الدينوري (129/1) باختصار.

[9] أنظر مقدمة ابن خلدون الفصل الخامس والعشرين من الباب الثالث، ص 188 و 189 والفرق والمذاهب الإسلامية لسعيد رستم ص 25-27.

[10] يراجع الإمامة والسياسة (38/1) وما بعدها ومقالات الإسلاميين ص 3 ط، هيلموتريتر.

[11] مقالات الإسلاميين ص 3.

المصادر التاريخية في تفصيل تلك الأحداث اختلافا شديدا ليس يعنينا منه في الذي نحن بصدده التعرض لتلك التفاصيل، وإنما المقصود بيان أن أبرز خلاف شكل إرهاصا وإنذارا باستفحال داء الفرقة في المسلمين هو موضوع الإمامة الذي يغنينا في بيان عظم شأنها وما يترتب على الاختلاف فيها كلمة واحدة، وهي قول الإمام الشهرستاني رحمه الله «وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة، إذ ما سل سيف في الإسلام، على قاعدة دينية، مثلما سل على الإمامة في كل زمان»[12].

وهذا الذي قرره الإمام الشهرستاني صحيح بلا ريب؛ لأن المتتبع للمراحل التاريخية لنشأة الخلاف في الإمامة وتطوره، ينتهي إلى أن الخلاف بدأ أولا سياسيا اجتماعيا محضا، أو لنقل إن جانبه الديني كان يعرف ضمورا شديدا في تلك المرحلة إلى أن اشتد الخلاف وتطور إلى مواجهات عسكرية عنيفة بين أطراف الخلاف، أذكى نيرانها شدة الاندفاع العاطفي ليفزع كل طرف إلى نصوص الشرع يؤيد بها موقفه ويكسوه صبغة القبول في مجتمع كان الدين فيه مقدسا لتتوارث الأجيال تلك المواقف مضيفة إليها أحقادا عصفت بالبقية المتبقية من تجنب الدخول في إراقة الدماء ليصير إزهاق الأرواح سنة متبعة تستمد شرعيتها في كثير من الأحيان من فتاوى الفقهاء الداخلين طوعا أو كرها في أمور السياسة، ولا يزال لهذا الخلاف حضور قوي في واقع الناس إلى يومنا هذا، بل ولا يتوقع له أن يزول إلى قيام الساعة إلا أن يشاء الله، وإنما تختلف حدته باختلاف الأحوال والأمصار والبلدان.

ويبدو لي أن ما ذكر كفيل بتقرير أن أول خلاف _بارز لا يحسن طيه وعدم ذكره_ هو الخلاف في الإمامة وما يتعلق بها، وليس من مقصودنا في هذه العجالة التوسع في سرد تفاصيل الأحداث وإعطاء كل منها حقه ومستحقه من التحليل الوافي؛ فالإمامة ومتعلقاتها أعظم من أن يحاط بجميع تفاصيلها في كتاب مستقل، و لذلك أفردت بمؤلفات كثيرة جدا تعكس التطور الاجتهادي الذي طرأ على آراء الفقهاء المتأخرين الذين وعوا خطورة الأمر واستفادوا من تجربة من سبقهم من الأئمة، وأداهم واقع مرحلتهم وما ظهر فيها من مستجدات مع الاستفادة أيضا من سنن الله في الكون والتاريخ إلى تجديد النظر فيما ورثوه عن أسلافهم متسلحين بما زودهم به نضج العلوم الإسلامية كلها لمحاولة صياغة منهج جديد يجمع بين المحافظة على ما أسسه الأسلاف من معالم كبرى وبين مراعاة ما يقتضيه واقع عصرهم وبيئتهم، وهذا ما يفسر لنا سر الاهتمام الشديد بهذا الموضوع حتى كثرت فيه المؤلفات كثرة تستدعي فهرسا بيبليوغرافيا لرصد حركة التأليف فيه بدقة وهو مشروع علمي تفرض طبيعته أن يتولى عبء النهوض بمتطلباته فريق من المتخصصين وأكاد أجزم أن نجاح شخص واحد في القيام بذلك من المحالات.

والمقصود أن المدة التي تولى فيها سيدنا علي الخلافة كانت منعطفا تاريخيا حاسما، تسارعت فيه وتيرة الأحداث تسارعا شديدا أدى إلى تصدعات في الصف الإسلامي هي عين ما كان يتقي سيدنا علي رضي الله عنه وقوعه، وليس المقام مقام تفصيل لما وقع بينه رضي الله عنه و بين معاوية الذي استمال أهل الشام وما نتج عن ذلك من حروب سال فيها من دماء الفريقين نهر، ووقعت فيهم مقتلة عظيمة أدت إلى ظهور المزيد من الانقسامات والتشعبات، لكن القدر الذي لا يسعنا في هذه العجالة إغفاله هو أن سيدنا عثمان لما مضى إلى ربه شهيدا مظلوما ترك وراءه فتنا لم تجد محاولات سيدنا علي رضي الله عنه في إطفاء نيرانها وذلك أن الوضع كان قد خرج تماماً عن السيطرة إلى الحد الذي جعل سيدنا عليا يستعفي من الخلافة أول الأمر كأنه أحس وأدرك بنور بصيرته أن الأمر لن يستتب له، وأن كثيراً من المتحمسين لبيعته الهاتفين بحياته لن يلتزموا بما يقتضيه ميثاق البيعة من النهوض معه بما يراه إصلاحا ضروريا لإعادة الأمور إلى نصابها، إلا أن اجتماع رؤوس الأنصار والمهاجرين على بيعته لم يبق له مجالا مع ما كان في صدره من أمل في القدرة على لم الشمل، فبادر فور انعقاد البيعة له إلى عزل الولاة الذين جاروا على الناس جورا أدى في نهاية الأمر إلى مقتل سلفه في الخلافة سيدنا عثمان رضي الله عنه، ولم يداهن أحدا في الحقوق وجعل يرد المظالم إلى أهلها حتى امتدت يد عدله إلى بعض كبار الصحابة الذين اغتنوا في عهد عثمان بل أثرى بعضهم ثراء فاحشا، فدعا كل من كان أقطعه عثمان في خلافته مالا أن يرده إلى بيت المال ليقسمه على المسلمين بالسوية دون اعتبار لأي شيء من الفوارق، فلم يرض بذلك أناس محتجين بأن تلك الأموال حق لهم حتى قال الزبير بن العوام رضي الله عنه حين طلب منه علي التنازل عن بعض ما امتلكه في أرض العراق: «أرض قد أوجفنا عليها بخيلنا ورجلنا متأولا في ذلك _هو وكل من وافقه_ أن تلك الأموال قد اكتسبوها بسيوفهم ورماحهم وبما أبلوه

[12] الملل والنحل ص25، وقد نص في الصفحة نفسها على أن "**أعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة**".

من بلاء حسن في الفتوحات لكن الإمام عليا _كرم الله وجهه_ كان يرى أنهم كبقية المسلمين في العطاء وليس لهم أن يمنوا على الله بسبقهم إلى الإسلام وجهادهم في نصرته وأنهم إنما يوفون أجورهم كاملة يوم القيامة، وكان يرى أن التساهل معهم سيؤدي إلى فساد عظيم وترسيخ للطبقية التي ينجم عنها مفاسد أخرى تتنافى تماماً مع مبادئ الإسلام، ويكفي أن التاريخ شاهد على أن البنيان الاجتماعي في تلك المرحلة كان في وضعية الهرم المقلوب الذي أصبح في قمته بتوأمية من مسلمة الفتح الطلقاء الذين كان يتألف قلوبهم رسول الله ﷺ مخافة أن يهلكوا فيرتدوا عن دين الله، أما قاعدة الهرم فقد كانت بصدق تجليا من تجليات صدق نبوءة رسول الله ﷺ حينما قال للأنصار: (إنكم ستلقون بعدي أثرة، فاصبروا حتى تلقوني وموعدكم الحوض)13، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في شرح هذا الحديث: « أشار بذلك إلى أن الأمر سيصير في غيرهم، فيختصون دونهم بالأموال وكان الأمر كما وصف ﷺ وهو معدود فيما أخبر به من الأمور الآتية فوقع ما قال» اهـ بنصه[14].

فهذا يوضح _بما لا مزيد عليه_ حال الأنصار ومن لحق بهم في الحكم من المهاجرين الذين تعففوا وعملوا بوصية رسول الله ﷺ لهم بالصبر حتى يلقوه على الحوض وهو راض عنهم، ويضاف إلى هذا أن عليا رضي الله عنه أراد أيضا تقويم ما اعوج من الوضع السياسي بجعل الولاية عمل الأمصار فيمن يستحقها ممن يستطيع النهوض بأعبائها مستجيبا لما كان عليه من المحاسبة الشديدة لولاته وعماله، وفي هذا الصدد اتجهت همته رضي الله عنه إلى عزل معاوية من ولاية الشام، وكان قد أتى عليه عشرون عاما واليا على الشام فأبى معاوية الطاعة والانقياد وزعم أن الاقتصاص من قتلة عثمان هو أولى ما يجب الاشتغال به في البدء، وأثار حمية الناس وأخذ يتباكى على الخليفة المقتول ظلما وعلق قميصه الذي قتل فيه على منبر الجامع في الشام، بل ادعى أن عليا رضي الله عنه من المتورطين في مقتله وأنه مالأَ قتلته ليصل إلى الخلافة، ولقد كان من الوضوح في غاية أن الاقتصاص من أولئك الثوار قتلة سيدنا عثمان كان مستحيلا أو على الأقل فيه عسر شديد؛ لأنهم لم يكونوا معروفين بأعيانهم، ثم إن قبائلهم وأمصارهم متفرقة، مما يجعل لكل واحد منهم شوكة ومنعة بوجود من يغضب له ويطالب بدمه، فكان سيدنا علي يرى أن يترك أمر قتلة عثمان إلى حين استقرار الأوضاع وانطفاء نيران الفتن واستتباب الأمن، ولذلك ركز جهوده على إقامة العدل ورد المظالم إلى أهلها، فثارت ثائرة أناس رأوا أنهم بذلك يفقدون ما كانوا حصلوا من مكاسب، كما ثارت أيضا ثائرة بعض من كان يمني نفسه بتولي مناصب رفيعة في الدولة بمناصرته لسيدنا علي، فلما لم يحابهم رضي الله عنه في الحق وولى من يرى فيه الكفاءة، لذلك تأججت نيران أحقادهم وضم هذا الفريق أمشاجا من المختلفين والمتأولين والمخطئين اشتبهت عليهم الحقائق واختلط عندهم الحق بالباطل فتمخض هذا الوضع المضطرب عن حروب أهلية بين المسلمين وهي التي عرفت باسم واقعة الجمل، لخروج أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في هودجها على جمل، وخرج معها الزبير بن العوام وطلحة إلى مكة، ومن ثم إلى البصرة وكانوا في طريقهم يستحثون الناس للخروج على خلافة سيدنا علي بدعوى توانيه في المطالبة بدم عثمان، وإن كان لكل واحد في نفسه من الأسباب الحقيقية ما لا يصرح به، وهكذا لما وصلوا إلى البصرة امتدت أيديهم إلى عثمان بن حنيف عامل سيدنا علي على البصرة فاستولوا عليها، فخرج إليهم سيدنا علي رضي الله عنه وقد كان يروم حل النزاع بطرق سلمية دونما إراقة للدماء وإنما بالحوار والإقناع، ولكن البعض سعى بالفتنة بين الفريقين حتى أشعلوا نيران الحرب، وعبارات كثير من المؤرخين لهذه الوقائع تشير بأصابع الاتهام إلى مروان بن الحكم الأموي وأن له ضلوعا في هذا الأمر والله أعلم.

وما كادت نيران الفتنة بين الفريقين تخبو حتى حدث في المسلمين الانقسام الأكبر الذي تولى زعامته معاوية، وقد وصفه بلغة بليغة، ودقة بالغة الدكتور طه حسين في كتابه " الفتنة الكبرى"، وفيما يلي نص كلامه كاملا: «... وكان المسلمون من أهل المدينة يعرفون مكان العمال الذين أمَّرهم عثمان على الأمصار، ويقدرون أنهم جميعا _أو أن بعضهم على الأقل_ سينكرون الخلافة الجديدة، ويجادلون الخليفة في سلطانه، غضبا لعثمان الذي ولَّاهم، وكانوا يخافون من هؤلاء العمال، بنوع خاص معاوية بن أبي سفيان عامل عثمان في الشام، يعرفون قرابته من الخليفة المقتول، ويعرفون طاعة أهل الشام له؛ لطول إقامته فيهم، وإمرته عليهم منذ عهد عمر، وكانوا يعرفون مكانة معاوية من بني أمية، ويعرفون الخصومة الكبيرة بين بني أمية وبني هاشم قبل أن يظهر الإسلام، وحين انتقل النبي ﷺ بدينهم الجديد إلى المدينة المنورة، فقد أصبح أبو سفيان

13 متفق عليه: البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب قول النبي ﷺ للأنصار: "اصبروا حتى تلقوني على الحوض" برقم 3793. ومسلم: كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام وتصبر من قوي إيمانه، رقم 1061.

14 فتح الباري (139/7).

قائد قريش بعد أن قتل قادتها وسادتها يوم بدر، وهو الذي أقبل بقريش يوم أحد، فتأثر لقتلى بدر من المشركين، وامرأته هند هي التي أعتقت وحشيا أن قتل حمزة، فلما قتله أقبلت على ميدان الموقعة، وبحثت عن حمزة حتى وجدته بين القتلى فبقرت بطنه واستخرجت كبده، فلاكتها.

وأبو سفيان هو الذي قاد قريشا يوم الخندق، وألّب الغرب على النبي ﷺ وأصحابه، وأغرى اليهود، حتى نقضوا عهدهم مع النبي ﷺ وأصحابه، وأبو سفيان هو الذي ظل يدير مقاومة قريش للنبي، وكيدها له، ومكرها به حتى كان عام الفتح، فأسلم حين لم يكن من الإسلام بد.

ومهما يقل الناس في معاوية من أنه كان مقربا إلى الرسول ﷺ ، بعد إسلامه، وأنه كان من كتاب الوحي، ومن أنه أخلص للإسلام بعد أن ثاب إليه، ونصح للنبي ﷺ وخلفائه الثلاثة، مهما يقل الناس في معاوية من ذلك، فقد كان معاوية هو ابن أبي سفيان قائد المشركين يوم أحد، ويوم الخندق، وهو ابن هند التي أغرت بحمزة حتى قتل، ثم بقرت بطنه، ولاكت كبده، وكادت تدفع الرسول ﷺ إلى الجزع على عمه الكريم.

وكان المسلمون يسمون معاوية وأمثاله الذين أسلموا بأخَرة، ومن الذين عفا النبي ﷺ عنهم بعد الفتح بالطلقاء، يقول الرسول ﷺ: اذهبوا فأنتم الطلقاء"[15]».

هذه مقدمة لابد منها للمأساة الثانية التي جاءت الإمام عليا من بلاد الشام، وكانت بدون شك أشد هوْلا، وقد حاول أمير المؤمنين _ كعادته دائما_ أن يعالج الأمر بالإقناع والمراسلة ولكن معاوية أبى إلا عنادا، وشد أزره في موقف العناد عمرو بن العاص.

ولما اجتمع الفريقان دعا علي رضي الله عنه أبا عمرو بشير بن عمرو بن حصين الأنصاري وسعد بن قيس الهمذاني، وقال لهم: (اذهبوا إلى الرجل _يعني معاوية_ وادعوه إلى الله وإلى الطاعة ،وإلى الجماعة، فلعل الله يهديه، ويلم شمل هذه الأمة.

وقد ذهب بشير بن عمرو وقال لمعاوية: "إن الدنيا عنك زائلة، وإنك راجع إلى الآخرة، وإن الله محاسبك على ذلك، ومجازيك عليه، وإني أنشدك بالله _تعالى_ أن لا تفرق جماعة هذه الأمة، وأن لا تسفك دماءها فيما بينها".

قال معاوية: "وأترك دم عثمان، لا والله لا أفعل ذلك أبدا "وقال للمجتمعين عنده:" انصرفوا عني، فليس عندي إلا السيف.

ومن الرسالتين المتبادلتين بين الإمام علي رضي الله عنه ومعاوية سنرى واضحاً أن الإمام حاول خطة المسالمة كعادته، ولكن معاوية أظهر _بوضوح_ نيته توسيع هوة الخلاف، بل وفتح أبواب الخلاف واحداً بعد واحد، وواضح أن سياسة الإمام تختلف عن سياسة معاوية، بل هي على النقيض منها، فالخلاف واضح بين الصدق والمغالطة، أو بين الدين والدنيا، أو بين الخلافة التي يمثلها الإمام والملك الذي ينشده معاوية.

كتب أمير المؤمنين إلى معاوية: "سلام عليك، أما بعد، فإن بيعتي بالمدينة لزمتك وأنت بالشام لأنه بايعني الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بويعوا عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يرد، وإنما الشورى للمهاجرين و الأنصار، فإذا اجتمعوا على رجل وسموه إماما، كان ذلك لله رضا وإن خرج عن امرهم ردوه إلى ما خرج عنه، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المومنين، وولاه الله ما تولى، وأصلاه جهنم وساءت مصيرا.

وإن طلحة والزبير بايعاني، ثم نقضا بيعتهما، وكان نقضهما كردهما، فجاهدتهما بعدما أعذرت إليهما، حتى جاء الحق وظهر أمر الله وهم كارهون، فادخل فيما دخل فيه المسلمون، فإن أحب الأمور إلى قبولك العافية، وقد أكثرت في قتلة عثمان، فإن رجعت عن رأيك وخلافك، ودخلت فيما دخل فيه المسلمون، ثم حاكمت القوم إلي، حملتك وإياهم على كتاب الله .

[15] الفتنة الكبرى (الجزء الثاني) علي وبنوه للدكتور طه حسين ص18-19، الناشر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة 2012م.

وأما تلك التي تريدها (يعني الخلافة) فهي خدعة الصبي عن اللبن، ولعمري لئن نظرت بعقلك دون هواك لتجدني أبرأ قريش من دم عثمان، واعلم أنك من الطلقاء الذين لا تحل لهم الخلافة، ولا يدخلون في الشورى، وقد بعثت إليك و إلى من قبلك جرير بن عبد الله، وهو من أهل الإيمان والهجرة، فبايعه، ولا قوة إلا بالله.

وقد رد معاوية قائلا: "سلام عليك، أما بعد، فلعمري لو بايعك الذين ذكرت وأنت بريء من دم عثمان، لكنت كأبي بكر وعمر وعثمان، ولكنك أغريت بدم عثمان، وخذلت الأنصار، فأطاعك الجاهل، وقوي بك الضعيف، وقد أبى أهل الشام إلا قتالك، حتى تدفع إليهم قتلة عثمان، فإن فعلت كانت شورى بين المسلمين، وإنما كان الحجازيون هم الحكام على الناس، والحق فيهم، فلما فارقوه، كان الحكام على الناس أهل الشام، ولعمري ما حجتك على أهل الشام كحجتك على طلحة والزبير إن كانا بايعاك، فلم أبايعك أنا فأما فضلك في الإسلام وقرابتك من رسول الله ﷺ فلست أدفعه ولا أنكره»[16]اهـ.

وإنما التزمت نقل هذا الكلام على طوله لما اشتمل عليه من حسن التلخيص والبيان لما تفرق في بطون كتب التاريخ.

وبعد هذه المحاولات من سيدنا علي لتجنب المواجهة الدامية وحل الأزمة بطريقة حكيمة، لم يكن من معاوية إلا أن تجاهل مناشدة سيدنا علي له أن يتقي الله في الأمة ولا يفرق شملها، فشرع جنوده يشنون الغارات على القبائل المعروفة بموالاتها لسيدنا علي، وأعملوا في أهلها سيوفهم فقتلوا وسلبوا ونهبوا وسفكوا الدماء ولم يتقوا الله في دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم، فلم يبق بد من مواجهتهم فكانت واقعة صفين، وهي أكبر معركة داخلية أهلية بين أهل الإسلام وقد كانت إرهاصا ناطقا بانقسام أهل الإسلام إلى شيعة وسنة، هذا الانقسام الذي استمر في الأمة الإسلامية إلى عصرنا الحاضر، ومن هنا نشأ مصطلح الشيعة والتشيع تمييزا لأتباع علي رضي الله عنه وأنصاره عن مناوئيه وأعدائه بل وحتى القاعدين المتخاذلين عن نصرته.

وفي شأن معركة صفين يقول الإمام الأشعري رحمه الله في "مقالات الإسلاميين": «... ثم حدث الاختلاف في أيام علي في أمر طلحة والزبير رضوان الله عليهما وحربهما إياه، وفي قتال معاوية إياه، وسار علي ومعاوية إلى صفين وقاتله علي حتى انكسرت سيوف الفريقين ونصلت رماحهم وذهبت قواهم وجثوا على الركب ... فقال معاوية لعمرو بن العاص يا عمرو ألم تزعم أنك لم تقع في أمر فظيع إلا فأردت الخروج منه إلا خرجت ؟!! قال: بلى، قال فما المخرج مما نزل؟ قال له عمرو بن العاص فلي عليك ألا تخرج مصر من يدي ما بقيت، قال: لك ذلك، ولك به عهد الله وميثاقه، قال: فآمر بالمصاحف فترفع، ثم يقول أهل الشام لأهل العراق: يا أهل العراق، كتاب الله بيننا وبينكم البقية البقية، فإنه إن أجابك إلى ما تريده خالفه أصحابه، وإن خالفك خالفه أصحابه، وكان عمرو بن العاص في رأيه الذي أشار به كأنه ينظر إلى الغيب من وراء حجاب رقيق، فأمر معاوية أصحابه برفع المصاحف ... ففعلوا ذلك، فاضطرب أهل العراق على علي رضوان الله عليه، وأبوا عليه إلا التحكيم وأن يبعث علي حكما ويبعث معاوية حكما، فأجابهم علي إلى ذلك، بعد امتناع أهل العراق عليه أن لا يجيبهم إليه، فلما أجاب علي إلى ذلك، وبعث معاوية وأهل الشام عمرو بن العاص حكما، وبعث علي وأهل العراق أبا موسى حكما، وأخذ بعضهم على بعض العهود والمواثيق واختلف أصحاب علي عليه، وقالوا: قال الله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ [سورة الحجرات جزء من الآية 9]، ولم يقل: حاكموهم وهم البغاة، فإن عدت إلى قتالهم وأقررت على نفسك بالكفر؛ إذ أجبتهم إلى التحكيم وإلا نابذناك وقاتلناك، فقال علي رضوان الله عليه، قد أبيت عليكم في أول الأمر فأبيتم إلا إجابتهم إلى ما سألو فأجبناهم وأعطيناهم العهود والمواثيق، وليس يسوغ لنا الغدر، فأبوا إلا خلعه وإكفاره بالتحكيم، وخرجوا عليه فسموا خوارج: لأنهم خرجوا على علي بن أبي طالب رضوان الله عليه، وصار اختلافا إلى اليوم» اهـ بحذف يسير جدا[17].

وهذا خلاصة ما حدث بالاقتصار على أهم المهم وطي التفاصيل التي لا غرض لنا بها في الذي نحن بصدده.

---

[16] الإمامة والسياسة لابن قتيبة، (87/1).

[17] مقالات الإسلاميين ت: ريتر (ص: 3-5).

وقد حرصت على اقتطاف مادتها من كتب امتازت ويشهد لها بمعيار حسن السرد والتحليل ولم أشأ لنفسي الانحصار في دائرة المصادر التاريخية لأن أكثرها متأثر بخلفيات أفرزتها ظروف تاريخية سياسية تعود في مجملها إلى أن بعض المبادئ التي رسخها بنو أمية قد استصحبها كثير ممن جاء بعدهم حتى غدت مسلمات لا يحق لأحد أن يناقشها وهذا يدعو الباحث إلى التأني فيما ينقل وأخذ الحيطة والحذر مما دس في التاريخ من أشياء لا تطمئن النفس إليها، والحق أن تاريخ هذه المرحلة بالذات من أكثر ما تلاعبت به أيدي المحرفين ولم يسلم من التورط في شيء من ذلك مؤرخو السنة فضلا عن الشيعة.

وهكذا ظهرت فرقة الخوارج الذين صح في الإخبار عن ظهورهم وصفتهم وفعلهم بأهل الإسلام من حيث الأحاديث ما لم يصح نظيره في فرقة أخرى، وانتشر فكرهم القائم على الحماس الأجوف والجمود على ظواهر نصوص الوعيد دون أن يكلفوا أنفسهم عناء الجمع بينها وبين ما توهموا فيه المعارضة، وكان من أمرهم ما كان من استحلال الدماء وإزهاق الأرواح وتكفير المسلمين والاعتداء عليهم وترويعهم وسلب ونهب أموالهم وسبي لنسائهم وذراريهم، وقد كان لفكرهم امتداد وتطور في مراحل مختلفة من التاريخ الإسلامي، من مقتل سيدنا علي رضي الله عنه على يد عبد الرحمن بن ملجم الخارجي الذي كان زوج امرأة موتورة قتل من أهلها كثير في وقعة النهروان وهي التي حرضته على قتل سيدنا علي، فزادت عزمه توكيدا، وكان ذلك في الليلة السابع عشر من رمضان سنة أربعين للهجرة[18].

وقد صاحب ظهور الخوارج غضب أنصار سيدنا علي رضي الله عنه الذين تشيعوا له حتى لزمهم اسم الشيعة، وإن كان كل من الخوارج والشيعة لم يكن مذهبهم قد نضج بعد واستوى قائما على أصول وقواعد واضحة يمكن أن يحاكم إليها الفريقان، ولكن الأحداث بوتيرتها المتسارعة لم تلبث أن جاءت بواقعة زادت الوضع تفاقما وزادت الشمل تفرقا وتشتتا.

المحور الثاني: أهمية تدوين مقالات الفرق والمذاهب: بين التأصيل الشرعي والضرورة العلمية؛

المطلب الأول: الاستمداد الشرعي لتدوين مقالات الفرق من القرآن والسنة ومقاصد الشريعة؛

إن ما تقدم بيانه في المطلب السابق يجعل القارئ يدرك بصورة تلقائية أن ظهور المؤلفات في علم الفرق والمقالات، بل وحتى الكتب الكلامية المطولة التي تعرض فيها المقالات وتناقش، إنما كان نتيجة حتمية لكل المعطيات التاريخية التي تقدمت الإحاطة بها إجمالا، وذلك لأن تراكم الخبرات والتجارب في أي مجال كان، يدفع المهتمين بذلك المجال إلى الرصد التاريخي الدقيق لمراحل تطور ذلك العلم أو الفن والتعريف برجالاته إن مدحا وإن قدحا، ناهيك عن كون التصنيف في المقالات له مقاصد شرعية لا تخفى، ثم إنه مستمد من الكتاب والسنة. والمتأمل في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة يجد عناية بتسجيل المقالات الباطلة المخالفة للحق وذما لها ولأصحابها وتزييفا لشبهاتها، فمن ذلك _تمثيلا لا حصرا_ ما جاء في القران الكريم مثل قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [سورة آل عمران جزء من آية 181]. وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ﴾ [سورة المائدة آية 66]. وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾.

هذه بعض مقالات اليهود، ومن مقالات النصارى ما قال الله تعالى حكاية عنهم: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ

[18] يراجع سير أعلام النبلاء (591/2).

فَتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤفَكُونَ﴾ [سورة التوبة آية 30]. وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [سورة المائدة جزء من آية 19]. وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [سورة المائدة جزء من آية 75]. وقال عز من قائل: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌ ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ [سورة النساء آية 170].

ومن ذلك ما جاء في حق منكري وجوده تعالى الذين تعرف مقالتهم الخبيثة في كتب الفرق والمقالات بمقالة معطلة الصانع قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبْرَٰهِيمَ فِي رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحْيِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِي بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [سورة البقرة آية 257].

ومما جاء في مقالة منكري البعث والمعاد قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة يس آية 77-78].

وهذا غيض من فيض مما سجل الله تعالى من مقالات الأمم التي لاتزال موجودة في أمة الدعوة إلى اليوم.

ومن أمثلة المقالات الباطلة التي وردت أيضا في السنة النبوية قوله ﷺ الذي أخرجه الإمام البخاري من رواية ابن عباس رضي الله عنهما عن سيدنا عمر بن الخطاب أنه سمع النبي ﷺ يقول: (لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم فإنما أنا عبده فقولوا عبد الله ورسوله[19]).

ومن ذلك ما أخرج الإمام أحمد وغيره من حديث أبي واقد الليثي: قال خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنين ونحن حدثاء عهد بكفر، وللمشركين سدرة يعكفون عندها وينوطون بها أسلحتهم يقال لها ذات أنواط، فمررنا بسدرة فقلنا: يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط فقال رسول الله ﷺ: الله أكبر إنها السنن، قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى "﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ لتركبن سنين من كان قبلكم"[20].

[19] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، رقم (3445).

[20] أخرجه الإمام أحمد في مسنده (225/36) برقم (21897).

المطلب الثاني: الضرورة العلمية والتاريخية لاستمرار تدوين مقالات الفرق: آراء العلماء وأهمية التجديد.

فإذا تقرر أن تدوين مقالات الفرق له استمداد من المصدرين الرئيسين للتشريع الإسلامي، فإن حماية جناب الشرع الشريف من الفساد الناشئ عن المقالات والمذاهب الهدامة لاشك أنه يكون فرضا كفائيا يتعلق بذمم السادة العلماء ويتعين في حق طائفة منهم القيام به، فإن قال قائل: وما الفائدة من هذا مادام وقوع الافتراق في الأمة أمرا حتمي الوقوع دلت عليه نصوص صحيحة صريحة؟

الجواب: أن التأريخ لهذه المقالات وأصحابها يزيد المؤمن استبصارا ويقينا ويرسخ فيه الثبات على المبدأ ويقيه الاغترار بالحجج الزائفة لأهل الباطل مهما عظم أتباعهم كما وكيفا، وذلك لأن من شاء الله له النجاة من الضلال سينجو من الانسياق وراء مقالات الفرق المنحرفة ويزداد إيمانا بأن ظهور هذه الفرق ما هو إلا تجل من تجليات صدق نبوته ﷺ، وفي ذلك من التكثير لسواد الفرقة الناجية مالا يخفى على عاقل، ومن هنا اعتنى العلماء بوضع الكتب في هذا العلم، وطوروا مناهج التصنيف فيه بما يتماشى مع التطورات الحاصلة في الواقع، وبما يستجيب للإكراهات المتجددة، ومن المهم في هذا الصدد أن نبين أن عوامل نشأة الفرق هي نفسها الأسباب التي أدت إلى اهتمام العلماء بوضع كتب في هذا العلم، وغاية ما بين الأمرين من فرق، يكاد ينحصر في كون عوامل نشأة الفرق أسبابا غير مباشرة لذلك، ثم تطورت بسبب التقلبات التاريخية والتدافعات الحضارية، إلى أن صارت أسبابا مباشرة حركت هم العلماء للتأليف في هذا العلم، وقد وقفت للعلامة الكوثري في تقديمه لكتاب: " تبيين كذب المفتري " على نص كلام يطابق تمام المطابقة ما قررته هنا، وهاك نصه: «... وفي كلام المتقدمين من المتكلمين ما يجب أن يسترشد به القائمون بالدفاع عن الدين في كل عصر، ومن البين أن طرق الدفاع عن عقائد الإسلام ووسائل الوقاية عن تسرب الفساد إلى الأخلاق والأحكام، مما يتجدد في كل عصر بتجديد أساليب الأخصام، وهي في نفسها ثابتة عند ما حده الشرع، لا تتبدل حقائقها، فيجب على المسلمين في جميع أدوار بقائهم أن يتفرغ منهم جماعة لتتبع أنواع الآراء السائدة في طوائف البشر، والعلوم المنتشرة بينهم، وفحص كل ما يمكن أن يأتي من قبله ضرر للمسلمين، لاسيما في المعتقد الذي لايزال ينبوع كل خير، مادام راسخا رصينا، ويصير منشأ كل فساد إن استحال واهنا واهيا، فيدرسون هذه الآراء والعلوم دراسة أصحابها، أو فوق دراستهم؛ ليجدوا فيها ما يدفعون به الشكوك التي يستثيرها أعداء الدين بوسائط عصرية، حتى إذا فوّق متقصد سهاما منها نحو التعاليم الإسلامية، من معتقد وأحكام وأخلاق، ردوها إلى نحره اعتمادا على حقائق تلك العلوم وتجاربها، واستنادا على إبداء نظريات تقضي على نظريات المشككين _وجَلّ الدين الإسلامي أن يصطدم مع حقائق العلوم_ وأقاموا دون تسرب تلبيساتهم سورا حصينا واقيا وعبأوا حزب الله على أنظمة يتطلبها الزمن، في غير هوادة ولا توان، ودونوا ما استخلصوه من تلك العلوم من طرائق الدفاع في كتب خاصة، بأسلوب يعلق بالخاطر وتستسيغه العامة؛ لتكون سدا محكما مدى الدهر دون مفاجأة جوارف الشكوك، وإن لم يفعلوا ذلك يسهل على الأعداء أن يجدوا سبيلا إلى مراتع خصبة، بين المسلمين تنبت فيها بذور تلبيساتهم، بحيث يصعب اجتثاث عروقها الفوضوية، بل تسري سموم الإلحاد في قلوب خالية، تتمكن فيها فيهلك الحرث والنسل، وقانا الله شر ذلك وأيقظنا من رقدتنا» اهـ[21].

ولنفاسة هذا الكلام آثرت نقله بتمامه دون أي تصرف فيه، فكأن العلامة الكوثري الذي فارقنا رحمه الله الى دار البقاء _منذ قرابة سبعين عاما_ كشفت له حجب الغيب، ونفذ بعمق بصيرته ليرى المستقبل ويحذر أبناء جيله من شرور لم تكن يومئذ قد استفلحت استفحالها اليوم، وهذا كاف في تقرير أن وضع الكتب في التحذير من مقالات أهل الابتداع في الدين، حصن من حصون هذه الأمة يجب أن يرابط على حراسته طائفة من المتخصصين المتسلحين بآلات النظر، المنفتحين على جميع العلوم والمعارف الإنسانية، ليواكبوا التطور الحاصل فيها بتطوير أساليب ومهارات الرد على الأعداء الخارجيين والخصوم الداخليين.

فالأمر على العكس تماما مما يظن كثير من الناس، الذين يرون أن استمرار العناية بتأليف الكتب في هذا الشأن، ما هو إلا محض إضاعة للجهد والوقت في غير طائل _في أحسن أحواله_ وإلا فهو عندهم مذموم من جهة أنه يزيد الخرق اتساعا على الراقع، وينتج مزيدا من الانقسامات في جسم الأمة، وهذه الحجج كلها لا تعدوا أن تكون مجرد دعاوى لا تصمد أمام التحقيق العلمي الذي يقضي بأن نواجه الظواهر

21 تبيين كذب المفتري (مقدمة العلامة الكوثري) ص 20_21.

بشجاعة لا أن نفر منها بدعوى أننا نجنب الأمة مزيدا من التفرق والتشظي، فالذي يقتضي النظر العلمي المؤيد بالواقع أن هذا ضرب من ضروب الواجبات الكفائية التي لا غنى للأمة الإسلامية عن وجود متخصصين فيه، وغاية ما يستشكل من هذا الأمر أنه كغيره من الفنون والمجالات والعلوم والصنائع يحتاج صيانة وتجديدا وتقنينا وضبطا لمساره، بوضع حزمة من القوانين المؤطرة لأهله حماية لهم من التأثر بردود الأفعال المتشنجة التي تنحرف بأصحابها عن قصد السبيل، وتخرج بالمصنفات عن الأهداف الموضوعية إلى تصفية الحسابات، فوجود الممارسات الخاطئة في علم من العلوم أو فن من الفنون لم يكن يوما عند العقلاء من عادة الانصراف عنه جملة، وإنما هو مدعاة للإصلاح وتنصيب محتسبين يرصدون المخالفات ويخضعون العاملين في هذا الحقل للالتزام بآداب الاشتغال ليتمحض عملهم للخير ويخلوَ عن العبث أو اتخاذه وسيلة لتصفية الحسابات أو الاستجابة لداعي الحظوظ النفسية والعصبيات والمتاجرة بالعلم لحساب جهة أو شخص أو جماعة، ولا شك أن علماء القرون الماضية قد أغنوا المكتبة الإسلامية بعدد كبير من المصنفات المتفاوتة في المناهج والجودة، ولكنها في الجملة تبقى جهودا محتسَبة لأصحابها قاموا فيها بواجب الساعة بما يتلاءم مع واقعهم، ونحن اليوم كذلك لا نزال بحاجة إلى بقاء هذا العلم وبقاءِ أهله لأن سنن الله في الكون لا تزال قائمة وأسبابَ الانقسامات لا تزال مستمرة، فمن العبث أن نترك هذه الأشياء من غير معالجة بدعوى أن ذلك يزيد ظاهرة التفرق استفحالا فهذا لا يقوله عاقل؛ إذ لا يسع أصحاب هذا الشأن أن يتركوا المرابطة على هذه الثغر لمجرد زعم فطير كهذا، وإنما الواجب أن تُنشأ المراكز البحثية المتمتعة بالتحرر من التبعية لأي جهة معينة، بشرط أن تحترم المعايير والقوانين حتى لا يحصل انفلات يؤدي إلى العبث بهذا الحقل المعرفي، وهذا من الوضوح في غاية، غير أن استفحال الجهل أدى إلى أن تروج مثل هذه الدعاوى التي من المفترض أن يعلم بطلانها ببدائه العقول دونما حاجة إلى تكلف النظر والاستدلال.

ولعل من المفيد أن أختم هذا المطلب بنقل نصوص طائفة من العلماء، وأبدأ أولا بكلام الإمام أبي الحسن الأشعري رحمه الله في رسالته "استحسان الخوض في علم الكلام"[22]، وذلك للتناسب والتقارب بين علمي الكلام والفرق والمقالات، ولارتفاع أصوات تندد بالاشتغال بهذا اللون من التصانيف، ولأن التاريخ يعيد نفسه كما يقولون فإن هذه الدعوى كان لها أصحاب في القرون الأولى من الإسلام وقد تعرض للرد عليهم قبل الإمام الأشعري ابن قتيبة ت276هـ، وفي كتابه "الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة"، ولنبدأ أولا بكلام الإمام الأشعري، وقد وقع اختياري من نصوصه في هذه الرسالة الماتعة على الوجه الثالث من وجوه ثلاثة رد بها على من زعم أن علم الكلام بدعة وأن الخوض في مباحثه بدعة مذمومة، قال رحمه الله: «... الجواب الثالث أن هذه المسائل التي تسألون عنها، قد علمها رسول الله ﷺ، ولم يجهل منها شيئا مفصلا غير أنها لم تحدث في أيامه معينة، فيتكلم فيها أو لا يتكلم فيها، وإن كانت أصولها موجودة في القرآن والسنة، وما حدث من شيء فيما له تعلق بالدين من جهة الشريعة، فقد تكلموا فيه وبحثوا عنه وناظروا فيه وجادلوا وحاجوا كمسائل العول[23] والجدات من مسائل الفرائض وغير ذلك من الأحكام، وكالحرام والبائن وحبلك عن غاربك[24]، وكالمسائل في الحدود والطلاق مما يكثر ذكرها، مما قد حدثت في أيامهم، ولم يجيء في كل واحد منها نص عن النبي ﷺ؛ لأنه لو نص على جميع ذلك ما اختلفوا فيها، وما بقي الخلاف إلى الآن

---

[22] – رسالة استحسان الخوض في علم الكلام اختلف في نسبتها إلى الإمام الأشعري رحمه الله، وأيا كان الصواب فلا يضرنا ذلك لأن العبرة إنما هي بالمضمون المتمثل في التأصيل الشرعي لعناية طائفة من العلماء بتدوين مقالات الناس ومناقشة الدقيق والجليل من علم الكلام، وللرسالة عدة طبعات أشهرها ط مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط الثانية (1400هـ/1979م)، طبعت تحت مراقبة السيد شرف الدين أحمد مدير دائرة المعارف العثمانية وسكرتيرها، قاضي المحكمة العليا سابقا، وقد صورتها بالأوفيست دار الحديث الكتانية المملكة المغربية طنجة/ لبنان بيروت، المصورة الأولى (1433هـ/2012م). اعتنى بإخراجها قسم الدراسات والتحقيق في دار الحديث الكتانية ولها طبعات أخرى كثيرة سوى هذا.

[23] – العول بفتح العين وإسكان الواو من مصطلحات الفقهاء في الفرائض والمقصود به أنه، «إذا ضاق المال عن سهام أهل الفروض، تعال المسألة، أي: ترفع سهامها؛ ليدخل النقص على كل واحد بقدر فرضه؛ لأن كل واحد يأخذ فرضه بتمامه إذا انفرد، فإذا ضاق المال وجب أن يقسم على قدر الحقوق، كأصحاب الديون والوصايا» اه من تهذيب الأسماء واللغات، الجزء الثاني من القسم الثاني، (2/ 52).

[24] – حبلك على غاربك: هذه الجملة من كنايات الطلاق، وأصل الغارب على الظهر والسنام، يقال ألقى حبله على غاربه، إذا خلاه، والغارب أيضا ما بين العنق والسنام وهو الذي يلقى عليه خطام البعير إذا أرسل ليرعى حيث شاء ثم استعير للمرأة، وجعل كناية على طلاقها، فقيل لها: حبلك (على غاربك) أي: اذهبي حيث شئت كما يذهب البعير. يراجع معجم مقاييس اللغة (2/ 316)، والمصباح المنير ص 230.

وهذه المسائل وإن لم يكن في كل واحدة منها نص عن رسول الله ﷺ، فإنهم ردوها وقاسموها على ما فيه نص من كتاب الله تعالى والسنة واجتهادهم، فهذه أحكام حوادث الفروع ردوها إلى أحكام الشريعة، التي هي فروع لا تستدرك[25] أحكامها، إلا من جهة السمع والرسل، فأما حوادث تحدث في الأصول، في تعيين مسائل، فينبغي لكل عاقل مسلم أن يرد حكمها إلى جملة الأصول المتفق عليها بالعقل والحس والبديهة وغير ذلك؛ لأن حكم مسائل الشرع التي طريقها السمع أن تكون مردودة إلى أصول الشرع الذي طريقه السمع، وحكم مسائل العقليات والمحسوسات، أن يرد كل شيء من ذلك إلى بابه، ولا يخلط العقليات بالسمعيات، ولا السمعيات بالعقليات، فلو حدث في أيام النبي ﷺ الكلام في خلق القرآن وفي الجزء[26]، والطفرة[27] بهذه الألفاظ، لتكلم فيه وبينه مما بين سائر ما أحدث في أيامه من تعيين المسائل وتكلم فيها» اهـ[28].

وردا على الزعم نفسه يقول الإمام ابن قتيبة «... ولم أر في هذه الفرق، أقل عذرا ممن أمر بالسكوت والتجاهل بعد هذه الفتنة، وإنما يجوز أن يؤمر بهذا قبل تفاقم الأمر ووقوع الشحناء، وليس غرائز الناس احتمال الإمساك عن أمر في الدين، قد انتشر هذا الانتشار وظهر هذا الظهور...»اهـ المراد منه بنصه[29].

وقال في الكتاب نفسه بعد هذا الموضع بقليل: «... وأما قولهم: هذه بدعة لم يتكلم الناس فيها، فلا تتكلفوها، فإنما يفزع الناس إلى العالم في البدعة، لا فيما جرت به السنة، وتكلم فيه الأوائل، ولو كان هذا مما تكلم الناس فيه لا ستغني عنهم، الكلام لا يعارض السكوت، والشك لا يداوى بالوقوف، والبدعة لا تدفع [إلا][30] بالسنة، وإنما يقوي الباطل أن تبصر وتمسك عنه» اهـ[31].

هذا ونصوص السادة العلماء شموس الضحى وأقمار الدجى كثيرة جدا في بيان مشروعية الاستجابة لما تفرضه متغيرات العصور، ومعالجة ذلك في إطار القواعد العلمية، أما الجمود فهو في نظري يعادي الفرار من الزحف إثما وشناعة، لا سيما في زماننا هذا الذي تهدمت فيه الأسوار وصار الدين وأمر الدين كلأ مباحا لا حرمة له ولا رادع عن اقتحامه، أما المنادون بالإعراض عن الاشتغال بالرد على أصحاب الشبه فلم تزل منهم طائفة في كل زمان ولم يسكت العلماء يوما عن الرد عليهم وبيان جهلهم بأحوال الناس ومراتبهم، ولذلك فإنهم كانوا الأطباء لأمراض الناس يصفون لكل ذي داء جرعة الدواء التي تناسبه ولا تناسب غيره، ولذلك سوغوا الخروج عن الأصول المقررة إذا عرض ما يوجب ذلك، ونصوصهم في هذا من الكثرة في غاية، وأمثل لها بكلام الإمام حجة الإسلام الغزالي رضي الله عنه، اضطررت لطوله جدا وخروجه عما نحن بصدده أن أجتزئ منه فقرات متفرقة إذا انضم بعضها إلى بعض أعطتنا صورة واضحة عن نموذج من نماذج تعامل العلماء في هذا الشأن مع جميع طبقات الناس، يقول رحمه الله في سياق الرد على الخائضين في مسألة القرآن العظيم هل هو مخلوق أو غير مخلوق، وهل الحروف قديمة

---

[25]– "تستدرك": كذا في الطبعة المذكور بياناتها، وكذلك في طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق: محمد أمين الضناوي، ص96 بذيل اللمع، والأنسب للسياق، لا تدرك، فلعلها تحريف، أو استعمال للمزيد استعمال المجرد والله أعلم.

[26] – الجزء: يقصد به في اصطلاح المتكلمين « ما يتركب الشيء منه ومن غيره» انظر التعريفات للجرجاني، ص102.

[27] – الطفرة عند المتكلمين أو عند النظام بوجه خاص: «عبارة عن قطع المسافة من غير مماسة ولا محاذاة» اه من نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد، للإمام ابن زكري التلمساني ت900هـ، والشرح للإمام أبي العباس أحمد بن علي المنجور الفاسي، (2/ 830)، دراسة وتحقيق: عبد الرزاق دحمون، الناشر: دار ابن حزم بيروت، ط الأولى 1435هـ/2014م.

[28] – رسالة استحسان الخوض في علم الكلام، ص9-10.

[29] – الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، للإمام ابن قتيبة، وبهامشه "لفت اللحظ إلى ما في الاختلاف في اللفظ" للإمام محمد بن زاهد الكوثري، وكيل المشيخة الإسلامية بإسطنبول ص40، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة، ط الأولى 1422هـ/2001م.

[30] – (إلا) هذه الكلمة سقطت من الطبعة الأزهرية وسقوطها مخل بالمعنى، وقد استدركتها من الطبعة التي ضمن مجموعة عقائد السلف ص185.

[31] – الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، ص43.

أو لا: «الجواب: في هذه المسألة: لم يذكرها الصحابة، فالخوض فيها بدعة فلا تسألوا عنها، فإن ابتلى الإنسان بهم في بلدة غلبت فيها الحشوية» اهـ المقصود منه[32] .

وقال رحمه الله في مسألة الخلاف في الإيمان هل هو مخلوق أو غير مخلوق: «... والأصل زجر السائل والسكوت عن الجواب، هذا صفو مقصود مذهب السلف، ولا عدول عنه إلا لضرورة» اهـ المقصود منه[33].

وقال أيضا في سياق التأكيد على نجاة عوام المومنين في الآخرة بالاعتقاد الجازم المطابق من غير دليل المصطلح على تسميته تقليدا ما نصه: «... فإن قيل: فإن فرضنا عاميا مجادلا لجوجا، ليس يقلد، ولا يقنعه أدلة القرآن، والأقاويل الجلية المقنعة، السابقة إلى الأفهام فماذا يصنع به؟ قلنا: هذا مريض مال طبعه عن صحة الفطرة، وسلامة الخلقة الأصلية، فننظر في شمائله، فإن وجدنا اللجاج والجدل غالبا على طبعه لم نجادله، وطهرنا وجه الأرض عنه، إن كان يجاحد في أصل من أصول الإيمان.

فإن تفرسنا فيه بالفراسة مخايل الرشد والقبول، لو جاوزنا به من الكلام الظاهر إلى تدقيق في الأدلة، عالجناه بما قدرنا عليه من ذلك، وداويناه بالجدال المر، والبرهان الحلو. وبالجملة: فنجتهد أن نجادله بالأحسن كما أمر الله تعالى به، ورخصتنا في هذا القدر من المداواة لا تدل على فتح باب الكلام مع الكافة، فإن الأدوية تستعمل في حق المرضى، وهم الأقلون، وما يعالج به المريض بحكم الضرورة يجب أن يوفى عنه الصحيح.

والفطرة الصحيحة الأصلية تعد لقبول الإيمان دون المجادلة، وتحرير حقائق الأدلة، وليس الضرر في استعمال الدواء مع الأصحاء بأقل من الضرر في إهمال المداواة مع المرضى. فليوضع كل شيء في موضعه، كما أمر الله تعالى به نبيه ﷺ، حيث قال: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [سورة النحل آية 125].

والمدعو بالحكمة إلى الحق قوم، وبالموعظة الحسنة قوم أخر، وبالمجادلة بالأحسن قوم أخر، على ما فصلنا أقسامهم في كتاب "القسطاس المستقيم" فلا نطول بإعادته» اهـ بنصه[34].

فهذه النصوص كلها ناطقة بأن العلماء كثيرا ما فرض عليهم ميثاق البيان المأخوذ عليهم أن يخوضوا مكرهين في أشياء لا يحسن الخوض فيها ابتداء لولا أن حدث في الناس ما يوجب ذلك، ولننظر إلى موقف الإمام أحمد رضي الله عنه في فتنة خلق القرآن من طائفة اختاروا لأنفسهم التوقف في المسألة حتى سموا بالواقفة، فإنه كان يعدهم من طوائف الجهمية تارة وشرا منهم أخرى؛ لكن رواية أبي داود السجستاني صاحب السنن عنه في مسائله صريحة جدا في الإنكار عليهم لسكوتهم في مقام البيان، قال الإمام أبو داود في مسائله: «... سمعت أحمد سئل، لهم رخصةٌ أن يقول الرجل: كلام الله، ثم يسكت؟ فقال: ولم يسكت؟! لولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السكوت؛ ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا، لأي شيء لا يتكلمون»[35].

فبهذا نكون قد أنهينا باطمئنان كبير إلى أن العلماء ليسوا دائما يصدقون الكتب ابتداء واختيارا، وإنما الحاجة هي التي تدفعهم إلى ذلك، وغاية ما في الأمر أن بعضهم يصرح بذلك تنصيصا في المقدمة غالبا، ومنهم من يترك ذلك لفطنة القارئ وحسن استنباطه وفهمه وهذا

---

[32] – إلجام العوام عن علم الكلام ص348، ضمن مجموع رسائل الإمام الغزالي، والكلام غير تام لأنني اقتصرت منه على ما يتعلق بالخروج عن الأصل المقرر لضرورة وأعرضت عن الباقي، وإن بقيت "إن" في قوله: " فإن ابتلي الإنسان" بغير جواب؛ لأن ما بعدها طويل جدا وخارج عن مقصودنا من النص.

[33] – نفسه ص348.

[34] – نفسه ص355.

[35] – مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ص355، رقم الأثر 1705، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، ط الأولى 1420هـ/1999م. وقد أشار إلى موقف الإمام أحمد من الواقفة الإمام الأشعري في رسالته: استحسان الخوض في علم الكلام، ص12.

منسحب على كتب المقالات أيضا، فهذا البغدادي يقول في مقدمة "الفرق بين الفرق"_ بعد الديباجة الحمدية والثناء_ ما ملخصه: «سألتم _أسعدكم الله بمطلوبكم _ شرح معنى الخبر المأثور عن النبي ﷺ في افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة ... فرأيت إسعافكم بمطلوبكم من الواجب في إبانة الدين القويم، والصراط المستقيم، وتمييزها من الأهواء المنكوسة، والآراء المعكوسة؛ ليهلك من هلك عن بينة، ويحي من حيي عن بينة، فأودعت مطلوبكم مضمون هذا الكتاب» اهـ ملخصا[36].

وقال الإمام العلامة الكوثري في مقدمة "التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين" للإمام أبي المظفر الإسفراييني، ت471هـ، وهو تلميذ عبد القاهر البغدادي وكان له به أيضا مصاهرة: « وكان لعلماء الدين سعي مشكور في دفع الشبه، وحراسة المعتقد من جميع أدوار التاريخ، ولهم كتب خاصة في الملل والنحل يجدر بمن يهتم بأمر دينه أن يطلع عليها؛ لأن من اطلع على تاريخ الفرق ووجوه تشعبها وكيفية تفرع بعضها من بعض، ازداد بصيرة في أمر دينه، وتصونا في عقيدته وعلما بأطوار الفكر البشري في باب الاعتقاد» اهـ المقصود منه بنصه[37].

وقد ظفرت في السياق نفسه أيضا بين يدي النص المحقق للكتاب المذكور بكلمة للإمام العلامة الدكتور محمود محمد الخضيري أستاذ تاريخ الفلسفة الإسلامية بالجامعة المصرية وكلية اصول الدين تعرض فيها للصلة بين علم الفرق وغيره من العلوم قال رحمه الله ما ملخصه: «... ولكن لا بد لما تيسر لنا هذه المطابع المباركة من تداول كثير من الكتب، في هذه العلوم الجليلة، أن يكفي لتنبيهنا إلى أن لعلم الفرق شأنا يستحق من عنايتنا أكثر مما وجد، وذلك إن لم يكن لنفسه فلتكميل تفقهنا، ولعلمي أصول الدين وأصول الفقه في الإسلام... ثم إن لمقالات الفرق شأنا فوق ذلك تستحق من أجله كثيرا من الدرس، وذلك هو اتصالها بعلم أصول الدين أو الكلام، على سبيل الاتصال الذي يُعنى به المؤرخ الراغب في التحقيق والتعليل فحسب، وإنما على سبيل اللزوم لموضوعه وغرضه أيضا؛ وذلك لأن علم الكلام ينصر بالأدلة العقلية، المعتقدات والآراء والسنن التي صرح بها صاحب الشرع ويزيف كل ما يخالفها.

وإذن فعلى المتكلم أن يقف على الآراء المخالفة لما يبين وينصر من اعتقاد، وعليه أيضا أن يبين المذاهب المختلفة في فهم الأصول التي لا يبلغ الاختلاف بينها حد التعارض مع الشرع» اهـ المراد منه ملخصا[38].

فالخلاصة أن التصنيف في المقالات ووضع الكتب فيها إن لم يكن لذاتها فهو مقصود قصدا تبعيا، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب كما قرر السادة الفقهاء، ولهذا قال ابو المظفر الإسفراييني في مقدمة كتابه "التبصير في الدين ..." «... وتقرر بهذه الجملة، وجوب المعرفة بالنفي والإثبات والتمييز بين الحق والباطل، ومن لم يتحقق له معرفة نفي صفة الباطل لم يتحقق له معرفة إثبات صفة المعرفة بالحق، وقد كان أصحاب رسول ﷺ يسألونه عن الحق؛ لصحة الاعتقاد والمعرفة، وعن الباطل والشر؛ للتمكن في المجانبة حتى قال حذيفة بن اليمان: كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر[39]، وإنما كان يفعله لتصح له مجانبته؛ لأن من لم يعرف الشر يوشك أن يقع فيه» اهـ المراد منه بنصه[40].

الخاتمة

---

[36] – الفرق بين الفرق للإمام العلامة عبد القاهر بن طاهر البغدادي الإسفراييني التميمي، ت429هـ، ص3-4، تحقيق: العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية بيروت، سنة النشر 1419/ 1998م.

[37] – مقدمة تحقيق التبصير في الدين وتمييز الفرق الناجية عن الفرق الهالكين، لأبي المظفر الإسفراييني ت471هـ، بقلم وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقا، ص6، الناشر: مكتبة الخانجي بمصر، ومكتبة المثنى ببغداد، 1374هـ،/ 1955م.

[38] – مقتطف من كلمة تفضل بها حضرة الأستاذ المحقق الدكتور محمود محمد الخضري أستاذ تاريخ الفلسفة الإسلامية بالجامعة المصرية وكلية أصول الدين، وهي منشورة أيضا بين يدي النص المحقق لكتاب التبصير، ص16-18.

[39]– جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الاسلام. رقم 3606. ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلى الكفر ، رقم 1847.

[40] – التبصير في الدين _مقدمة المؤلف_ص21.

في ختام هذا البحث، الذي حاول ـ على قدر المستطاع ـ استقصاء نشأة الفرق الإسلامية وأسباب ظهورها، يتضح لنا جليًا أن مسيرة الأمة الإسلامية، وإن بدأت على وحدة راسخة بفضل اكتمال الدين وتمام النعمة بوفاة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، إلا أنها لم تلبث أن شهدت تحولات عميقة، مهدت لظهور الانقسامات التي شكلت منعطفًا حاسمًا في تاريخها.

لقد كانت الفتنة الكبرى، التي تمحورت حول قضية الإمامة والخلافة، الشرارة الأولى التي أشعلت نيران الاختلاف بين المسلمين، متحولة من خلاف سياسي اجتماعي إلى تباينات عقدية عميقة، أدت إلى نشأة الفرق الأولى كـ "الخوارج" و "الشيعة"، وغيرهما.

وقد بين البحث أن هذه الانقسامات لم تكن مجرد أحداث أو وقائع عابرة فقط، بل كانت نتاجًا لتراكمات تاريخية مختلفة، وتفاعلات سياسية واجتماعية معقدة، تداخلت فيها الاجتهادات البشرية مع الأهواء، مما أفرز مذاهب وآراءً متباينة.

وفي ظل هذا الواقع المتشعب، برزت الضرورة الملحة لتدوين مقالات الفرق والمذاهب الإسلامية، ليس فقط كاستجابة علمية وتاريخية، بل أيضًا كتأصيل شرعي مستمد من منهج القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة في بيان الحق وتزييف الباطل.

لائحة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم. برواية الإمام ورش عن الإمام نافع.
- أحمد بن حنبل. (1999). المسند (ج 36، ص 225، رقم 21897). تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد. القاهرة: مكتبة ابن تيمية.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. (1999). مسائل الإمام أحمد (ص 355، رقم 1705). تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد. القاهرة: مكتبة ابن تيمية.
- الأشعري، أبو الحسن. (2005). مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (ج 1، ص 21–22). تحقيق: نعيم زرزور. بيروت: المكتبة العصرية.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (بدون تاريخ). صحيح البخاري. بيروت: دار الفكر.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (بدون تاريخ). فتح الباري بشرح صحيح البخاري (ج 7، ص 139). بيروت: دار المعرفة.
- ابن خلدون، عبد الرحمن. (بدون تاريخ). المقدمة (ص 188–189). بيروت: دار الفكر.
- ابن رجب الحنبلي، زين الدين. (بدون تاريخ). كشف الكربة في حال أهل الغربة (ص 40–41). تحقيق: يسري عبد الغني البشري. القاهرة: مكتبة القرآن.
- ابن زكري التلمساني. (2014). نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد (ج 2، ص 830). تحقيق: عبد الرزاق دحمون. بيروت: دار ابن حزم.
- ابن قتيبة الدينوري. (بدون تاريخ). الإمامة والسياسة (ج 1، ص 38، 87، 129). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن قتيبة الدينوري. (2001). الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة (ص 40، 43). تحقيق: محمد زاهد الكوثري. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث.
- ابن قيم الجوزية، شمس الدين. (2011). إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان (ج 1، ص 41). تحقيق: علي بن حسن الحلبي. الرياض: دار ابن الجوزي.
- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم. (بدون تاريخ). الملل والنحل (ص 25). بيروت: دار المعرفة.
- الغزالي، أبو حامد. (بدون تاريخ). إلجام العوام عن علم الكلام (ص 348–355). ضمن: مجموع رسائل الإمام الغزالي. بيروت: دار الكتب العلمية.
- القسطلاني، أحمد بن محمد. (بدون تاريخ). إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (ج 1، ص 443). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الكوثري، محمد زاهد. (2001). مقدمة في: ابن قتيبة، الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة (ص 20–21). القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث.
- البغدادي، عبد القاهر. (1998). الفرق بين الفرق (ص 3–4). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية.
- الإسفراييني، أبو المظفر. (1955). التبصير في الدين وتمييز الفرق الناجية عن الفرق الهالكين (مقدمة المؤلف، ص 21). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الذهبي، شمس الدين. (بدون تاريخ). سير أعلام النبلاء (ج 2، ص 591). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- طه حسين. (2012). الفتنة الكبرى (علي وبنوه) (ج 2، ص 18–19). القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- رستم، سعيد. (بدون تاريخ). الفرق والمذاهب الإسلامية (ص 25–27). بيروت: دار النفائس.